ISSN: 1817-6789 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.com

. Naseef Jassem Aswad Al - Ahbabi
Mohammed Abdul - Jabbar Qasim Al - Juwaini
University of Connecticut
Faculty of Education for Human Sciences
Geography Section

***Keywords*:**
The impact of political variables on the aggravation of the phenomenon of displacement and displacement

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 10 Dec. 2017
Accepted 22 January 2018
Available online 05 xxx 2018

* *Corresponding author: E-mail* : adxxxx@tu.edu.iq

The impact of political variables on the aggravation of the phenomenon of displacement and displacement in the province of Salah al-Din geographically

A B S T R A C T

The problem of displacement is one of the most important problems in the geopolitical arena because of this phenomenon of great impact in the Iraqi society in general and the province of Salah al-Din in particular And its impact on the restructuring of the class structure of civil society and political and current political systems and the extent of their awareness of this major problem affecting society, Therefore, the problem of research, represented by a statement of the impact of political variables on the phenomenon of displacement and displacement in the province of Salah al-Din and the attempt to detect the causes of this phenomenon and geopolitical distance through the statement of the location of the strategic region Which is a link between the provinces of the north and south, as well as showing the most important variables that have affected the aggravation of the phenomenon and the use of the methodology of force analysis and quantitative approach and the use of statistical means and laws, including the law of the standard degree to know the extent of dispersion of the displaced And their geographical distribution from the province of Salah al-Din to other governorates and vice versa, and then representation of such data maps, including maps of unilateral movement and maps Corballth using the standard and GIS programs (Arc gis10.5), And then use the simple linear regression law to reveal the relationship between two basic variables, the time and the preparation of migrants, and the knowledge of the type of relationship and the discovery of the impact of the strength of political variables on the preparation of migrants in a period of time using the statistical programs of the program (Spss), To try to reach solutions that are appropriate to the current situation, as well as to indicate the extent of the impact of the waves of displacement on the economic and social system existing in the expelling areas (region of origin)

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

and attractive areas (receiving region), The impact of the waves on the future of the political system and its components, and their reflection on the reality of the electoral system and the seriousness of the aggravation of the phenomenon that may lead to the emergence of the so-called political regions of some regions and geographically and politically divided into areas of national or sectarian or ethnic, And the extent of the government's awareness of this phenomenon and accelerate the development of urgent solutions aimed at citizenship and change loyalty of nationalism and doctrine to loyalty to the homeland, and then review the most important solutions at the local and regional level and review the most important

اثر المتغيرات السياسية على تفاقم ظاهرة النزوح والتهجير في محافظة صلاح الدين بمنظور جغرافي

أ.م.د. نصيف جاسم اسود الاحبابي
جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم الجغرافية

محمد عبد الجبار قاسم الجويني
جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم الجغرافية

الخلاصة

تعد مشكلة النزوح والتهجير من أهم المشاكل المطروحة في المسرح الجغرافي السياسي لما لهذه الظاهرة من أثر كبير في المجتمع العراقي بشكل عام ومحافظة صلاح الدين على وجه الخصوص وتأثيرها في اعادة هيكلة البناء الطبقي للمجتمع المدني والسياسي والانظمة السياسية الحالية ومدى ادراكها لهذه المشكلة الكبيرة التي تصيب المجتمع، لذا جاءت مشكلة البحث والمتمثلة ببيان اثر المتغيرات السياسية على ظاهرة النزوح والتهجير في محافظة صلاح الدين ومحاولة الكشف عن مسببات هذه الظاهرة وابعادها الجيوسياسية عن طريق بيان موقع المنطقة الاستراتيجي الذي يعد حلقة وصل بين محافظات الشمال والجنوب، كذلك اظهار اهم المتغيرات التي اثرت في تفاقم الظاهرة واستعمال منهج تحليل القوة والمنهج الكمي ثم استعمال الوسائل والقوانين الاحصائية ومنها قانون الدرجة المعيارية لمعرفة مدى تشتت النازحين والمهجرين وتوزيعهم الجغرافي من محافظة صلاح الدين نحو المحافظات الاخرى والعكس، ثم تمثيل تلك البيانات بخرائط منها خرائط الحركة الاحادية وخرائط الكوربلث باستعمال الدرجة المعيارية و برامج نظم المعلومات الجغرافية (Arcgis10.5) ، ثم استعمال قانون الانحدار الخطي البسيط لكشف العلاقة بين متغيرين اساسيين هما الزمن واعداد المهاجرين ومعرفة نوع تلك العلاقة واكتشاف مدى تأثير قوة المتغيرات السياسية في اعداد المهاجرين في مدة زمنية معينة باستعمال برامج الاحصاء المتمثلة ببرنامج (Spss) الاحصائي الذي يحتوي على مجموعة من الحزم الاحصائية والمعادلات الرياضية ، لمحاولة الوصول الى حلول تتناسب مع الوضع الراهن، فضلا عن بيان مدى تأثير موجات النزوح على النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم في المناطق الطاردة (منطقة الاصل) والمناطق الجاذبة (المنطقة المستقبلة)، ايضا بيان مدى انعكاس موجات النزوح على مستقبل النظام السياسي القائم ومكوناته، وانعكاسها على واقع النظام الانتخابي وخطورة تفاقم تلك الظاهرة التي قد تؤدي الى ظهور ما يسمى بالأقاليم السياسية لبعض المناطق

وتقسيمها جغرافيا وسياسياً الى مناطق ذات نفوذ قومي او مذهبي او عرقي ، ومدى ادراك الحكومة لتلك الظاهرة والاسراع بوضع حلول عاجلة تهدف الى المواطنة وتغيير الولاء من القومية والمذهب الى الولاء للوطن، ثم استعراض أهم الحلول على المستوى المحلي والاقليمي واستعراض اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة

المقدمة

يحظى العراق بأهمية استراتيجية متميزة سياسياً واقتصادياً لما يتمتع به من مزايا موقعية وموضعية ،فعلى الرغم من الإحداث والمتغيرات السياسية التي تعصف به وانحداره جيوبولتيكياً على المستوى الإقليمي وفق ما شهده من تغيرات سياسية واحداث انعكست على تفاقم ظاهرة النزوح والتهجير ، التي لها انعكاساتها على مستقبل الموارد النفطية كذلك والتي تمثل حجر الاساس لقياس قوة الدولة بمنظور جغرافي ، لذا تكمن أهمية هذه الدراسة في نظرتها الجغرافية الشاملة للأزمة السياسية التي يمر بها البلد في ضوء متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية جعلته يعاني من نقطة ضعف في صنع القرار السياسي على الرغم من ميراث سنوات من الصراع والنزاع المحلي والإقليمي والذي قد خلف الكثير من أوجه الفقر والاضطهاد.

تبين بالمحصلة النهائية بان منطقة الدراسة كانت حلقة من الحلقات المتسلسلة للمشهد العراقي عبر عقود متتالية لا يمكن فصلها عن عمليات التهجير التي تجري حاليًا في محافظات عدة في العراق، وعمليات التهجير واسعة النطاق التي جرت في الأعوام 2006 و2007، ثم انعكست عمليات التهجير وبشكل كبير و واضح بعد احداث حزيران عام 2014م، كما لا يمكن الفصل بين عمليات التهجير هذه وطبيعة الصراع السياسي في العراق بعد عام 2003. وما لم يصل الفرقاء السياسيون إلى توافقات الحد الأدنى التي تتيح لهم إنتاج نظام سياسي يقبله الجميع، ومن ثم إنتاج دولة تستمد هويتها من مواطنيها جميعًا، من دون أية تحيزات ذات طبيعة دينية أو إثنية أو مذهبية، أو أية هوية فرعية أخرى، سيبقى التهجير القسري "سلاحًا" فاعلاً في حرب الجميع ضد الجميع، يخفت صوته أحيانًا، ويقوى أحيانًا أخرى.

الموقع الجغرافي:

تقع محافظة صلاح الدين في القسم الاوسط من العراق في المنطقة الانتقالية ما بين السهل الرسوبي ومنطقة الجزيرة والمنطقة شبه الجبلية(المتموجة)، وتقع المنطقة فلكيا بين دائرتي عرض (35,41–33,27) شمالاً وبين خطي طول(42.30– 44.59) شرقاً، اما الحدود الادارية فتحدها من الشمال محافظات نينوى واربيل ومن الشرق السليمانية وديالى ومن الجنوب محافظة بغداد ومن الغرب محافظتي نينوى والانبار. انظر خريطة (1). استحدثت المحافظة عام 1976 بموجب المرسوم الجمهوري 41 في 1976/1/16، ومن اقضية تكريت ، سامراء ، وبلد ، بعد اقتطاعها من محافظة بغداد ، وقضاء طوزخورماتو من محافظة كركوك ، واستحداث قضاءي الدور وبيجي بموجب المرسومين 291 و 292 في 1976/6/6 ، والحق بها قضاء الشرقاط بعد اقتطاعه من محافظة نينوى بموجب المرسوم الجمهوري 368 في 1987/6/3 ، واخيراً استحدث قضاء الدجيل بعد اقتطاعه من بلد بموجب المرسوم 366 في 1989/8/5 ، واصبحت المحافظة تتكون من ثمانية اقضية.

مشكلة الدراسة :

تعد مشكلة النزوح والتهجير في العراق من ابرز المشاكل الانسانية التي تتخبط امامها الحكومة في ايجاد الحلول المناسبة لها ،وهي مشكلة تتعرض لها معظم المناطق في العراق وفي حقبة زمنية مختلفة، اذ تعد هذه المشكلة بوابة لجملة من المشاكل على الاصعدة الاجتماعية والنفسية والتربوية والسياسية لذلك فأن تعرض الافراد في ظل الحروب او الارهاب

الى التهجير القسري يولد لديهم مشاعر متضاربة من ألم وخوف وتوجس، فضلاً عن اختبار تجارب حياتية لم تكن تخطر على بال بعضهم، كما هو الحال عندما يترك الاهل في مناطق النزاع ، وفي بعض الاحيان حتى فقدان بعض افراد الاسرة، لذا جاءت مشكلة الدراسة والمتمثلة بالتساؤلات الاتية:-

1- ما هو تأثير المتغيرات السياسية التي حدثت في منطقة الدراسة المتمثلة ب(الحروب ،انعدام الامن والاستقرار السياسي ،سيطرة المجموعات الخارجة عن القانون على بعض المناطق، العمليات العسكرية) والتي كان لها الاثر الاكبر في زيادة اعداد السكان النازحين والمهجرين؟

2- ما هو دور الحكومة العراقية في احتواء ازمة النازحين والمهجرين في محافظة صلاح الدين؟

3-ماهي العوامل السياسية التي ادت الى تهجير السكان ونزوحهم من مناطق سكناهم وماهي الظروف التي ادت الى تفاقم هذه الظاهرة؟

4-هل كان للصراعات والنزاعات الطائفية وسيطرة المجاميع الارهابية اثر مباشر لتفاقم هذه الظاهرة في منطقة الدراسة؟

خريطة (1) موقع محافظة صلاح الدين من العراق

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق وزارة البلديات خارطة العراق الادارية 100000/1 و برنامج (Arcgis10.5)

فرضية البحث :

ان الحدث السياسي لا يؤخذ بأسبابه وانما يؤخذ بنتائجه لذا جاءت الفروض العلمية كتقويم جيوبولتيكي لتحجيم ظاهرة النزوح والتهجير وفق رسم استراتيجيات متمثلة بواقع محافظة صلاح الدين كقوة إقليمية غذاؤها الإرادة الوطنية لتكون حلقة دعم للحكومة المركزية ومن ثم الوصول للأسهام في صنع القرار السياسي، وفرضية البحث هذه تقوم على :

1-ان للمتغيرات السياسية اثراً كبيراً على هجرة السكان داخليا وخارجيا بما في ذلك الحروب و النزاعات والصراعات الطائفية والقرارات السياسية.

2- ان لظهور المجاميع المسلحة اثراً كبيراً ومباشراً في تفاقم هذه الظاهرة في منطقة الدراسة.

3-ان هجرة السكان ونزوحهم من منطقة الى اخرى له عدة تأثيرات وتبعات منها اقتصادية وسياسية واجتماعية في منطقة النزوح والاستيطان.

اهمية البحث:

واجه العراقيون في العقود الثلاثة الاخيرة ما يمكن أن يطلق عليه عمليات هجرة اضطرارية على شكل موجات، بدأت الأولى في عقد الثمانينات من القرن الماضي وكانت لأسباب سياسية بالدرجة الأولى ، تلتها موجة ثانية في العقد الاخير للقرن نفسه وكانت لأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى كان نتاجها الحصار الاقتصادي ، ثم تلتها موجة أخيرة بدأت في مطلع القرن الحالي وتحديداً في عام 2003م والمتمثلة بالاحتلال الامريكي للعراق ، فقد شهد ارتفاعا كبيرا للمهاجرِين واللاجئين وخاصة في دول الشرق الاوسط في كل من سوريا والاردن ومصر ولبنان وتركيا ودول مجلس التعاون الخليجي وكانت هذه هروبًا من العنف الذي بدأ مبكرًا بعد الحرب، لأسباب سياسية في البداية، و هربًا من العمليات العسكرية وأعمال العنف المتصاعدة، والجريمة المنظمة، وأخيرًا بسبب العنف الطائفي والتهجير القسري الذي تكثف بعد حادثة تفجير مرقد الامامين –عليهما السلام– في مدينة سامراء المقدسة. لذا يجب ادراك الحاسة السياسية في ضوء المتغيرات والأحداث وانعكاسها كمؤشر للحد من الصراع الناجم عن تباين في العقائد أو المصالح التي تبحث جاهدة للوصول الى مساحات من الفهم والقبول والتناغم المشترك الذي يحوّل الاختلاف الى صراع بين تلك الأحزاب والكيانات للدفاع عن ذاتها ومصالح كل طرف منها ، اذ نرى ونقرأ المشهد السياسي على الساحة العراقية ومنطقة الدراسة بشكل خاص بأنه ينحدر جيوبولتيكياً بشكل كبير بعد مرحلة التغير التي شهدها عن طريق تعطيل الإصلاح والعملية السياسية ولاسيما بعد تزايد الفجوة بين العراق ومحيطه الاقليمي .

هدف البحث :

هناك خطوط تعد حلقات وصل يجب ادراكها والسعي اليها تتمثل بالحقائق الجغرافية الطبيعية والبشرية وانعكاسها على العملية السياسية ، لذا جاء هدف الدراسة والمتمثل بالكشف عن اهم المتغيرات السياسية التي حدثت ففي العراق بشكل مباشر و منطقة الدراسة بشكل غير مباشر ، والوقوف على وضع خطط تنموية هادفة للحد من توسع نقاط الخلل التي تعاني منها العملية السياسية في العراق بمنظور الجغرافية السياسية .

منهجية البحث:

ليس هناك من شك في إن الأساس الذي ينتهجه الباحث في الوصول إلى النتائج ترتبط قوته بالمنهج العلمي الذي يتبناه أو يسلكه ، وحينما جرى إخضاع الدراسة لمناهج البحث العلمي في الجغرافية السياسية، لذا فقد اعتمدنا على منهج تحليل القوة في بيان اسباب الهجرة والنزوح والوقوف على اثارها عن طريق بيان موقع المنطقة الدراسة واعتماد منهج الوزن الجيوبولتيكي الذي يعتمد على الوثائق والبيانات المعتمدة من الهيئات الحكومية الرسمية ولاسيما فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بأعداد المهاجراًين ومعالجتها وتبويبها وتجريد تلك البيانات على شكل جداول واشكال بيانية وخرائط باستعمال التقنيات الجغرافية الحديثة لبرنامجGIS ومنها برنامج والبرامج الاحصائية SPSS.

1-1-المفاهيم المتعلقة بالدراسة:

1-1-1-الهجرة:

يقصد بها الحركة المكانية والانتقال الجغرافي للسكان من مكان لأخر بغض النظر عن المسافة التي يقطعها المنتقلون وطبيعة العوامل الدافعة لذلك ، وإذ كان هذا الانتقال بقصد تغيير محل الاقامة أطلق علية الهجرة والتي تشمل جميع الحركات السكانية باستثناء حركة البدو الذين ليس لهم مكان ثابت والرعاة الريفيين في حركتهم الى مناطق العمل الفصلية في مواسم الحصاد وجني المحاصيل لكون هذه الحركات لا تستهدف تغير محل الاقامة فهي حركات ذات طبيعة موسمية أو يومية أحيانا .[1]

1-1-2-**النزوح** :

يُعرَف النزوح بأنه: حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة ، ويكون النزوح رغماً عن إرادة النازح بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالمجاعة أو الحرب أو الجفاف والتصحر أو أي كوارث أخرى تدفع النازح إلى مغادرة موقعه والتوجه إلى موقع آخر طمعا في الخلاص من تلك الظروف، كذلك يعرَف النازحون بأنهم: الأشخاص أو مجموعات من الأشخاص الذين أجبروا على هجر ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة فجأة أو على غير انتظار بسبب صراع مسلح أو نزاع داخلي أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان وهم لم يعبروا حدود أية دولة معترف بها دولياً.[2]

1-1-3-**الهجرة القسرية**:

تعد الهجرة القسرية من المشاكل الاجتماعية المعقدة التي واجهت وتواجه المجتمع العراقي والتي شملت الآف الأسر العراقية ،فقد أحتل العراق وحسب احصائية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في 2005/3/1 المرتبة الخامسة بين دول العالم في النزوح ، وهذا النوع من الهجرة ترتبط عادة بالعوامل السياسية أو الدينية أو البيئية في أحيان أخرى اذ تؤدي الى دفع فئات من المجتمع او أصناف من الجنسيات أو الجماعات السكانية الى ترك مساكنها والذهاب الى أماكن أخرى ،وهذه الهجرة لا ترتبط بمواعيد محددة ويطلق عليها في الغالب الهجرة القسرية أو الاجبارية والتي تتم بصورة اجبارية، وتحدث بصورة عامة ضد أولئك الذين يهمهم الامر ومن أجل هدف واحد تفوق سلبياته وايجابياته وهو إنقاذ حياتهم ، وتتم بصورة مباغته ودفعة واحدة أو على شكل دفعات يشمل بعض الاحيان منطقة بكاملها وتتفاوت المدة التي يقضيها المهاجرون بين بضعة أشهر أو سنين أو بصورة نهائية وقاطعة [3]

1-1-4-**الهجرة التفاضلية**:

هي اتجاه عناصر معينة من السكان للهجرة اكثر من غيرها، تختلف في خصائصها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية او في تركيبها واكثر عامل تفاضلي للهجرة هو العمر[4]، فيلاحظ ان المراهقين الكبار والبالغين الشباب هم اكثر المجموعات العمرية مشاركةً في الهجرة– الداخلية والخارجية– بحثاً عن عملهم الاول. ولحسن الحظ انهم اكثر سهولة لتكييف انفسهم للبيئات الجديدة من المجموعات العمرية الأخرى ، ونشير بالقول بأن غالبية المهاجرين في داخل الدول المتطورة ولمسافات قصيرة تكون من النساء، في حين يشكل الذكور غالبية المهاجرين الداخلين للمسافات الطويلة. ومن جهة اخرى ففي الدول النامية نجد ان كلاً من المهاجرين الداخلين والدوليين هم من الذكور[5].

1-1-5-**الامن الاجتماعي**:

تعددت مفاهيم الأمن الاجتماعي وأبعاده في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة ومتغيرات تركت آثارها على جميع الافاق الحياتية سواء منها ما يتعلق بحياة الفرد أو الجماعة ، وتجاوزت الأطر التقليدية لمفهوم الأمن المتعلقة بحماية الإنسان من التهديدات المباشرة لحياته، فقد تتداخل المفاهيم والمصطلحات في تحديد ماهية الأمن الاجتماعي وحدوده . لذلك تبرز العديد من التداخلات بين الأمن الوطني والأمن الانساني والأمن الاجتماعي لكنها تلتقي

حول مبدأ الضرورة والحاجة و من حيث التكامل تتوزع في حقول دراسية بين علم الاجتماع والعلوم السياسية لتأخذ طريقها إلى التماس مع الدراسات الاستراتيجية والاقتصادية لارتباطها بحياة الانسان وتعدد حاجاته ، فالأمن الاجتماعي هو سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة، في حين يرى فريق من علماء الاجتماع أن غياب معدلات الجريمة اوتراجعها يعبر عن حالة الأمن الاجتماعي ، ان تفشى الجرائم وزيادة عددها يعني حالة غياب الأمن الاجتماعي ، فمعيار الأمن منوط بقدرة المؤسسات الحكومية والأهلية في الحد من الجريمة والتصدي لها وأن حماية الافراد والجماعات من مسؤوليات الدولة عن طريق فرض النظام ، وبسط سيادة القانون بواسطة الاجهزة القضائية والتنفيذية ،. (6)

1-1-6=**الامن الانساني**:

يركز مفهوم الأمن الانساني على الانسان الفرد وليس على الدولة ، ويرى هذا المفهوم أن أية سياسة يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة ؛ إذْ قد تكون الدولة آمنة في حين يفتقر بعض من مواطنيها إلى الأمن لظروف عِدة بسبب الاختلال في توزيع الثروة أو بروز الاثنية في المجتمعات ذات الاعراق المتعددة أو لظروف طبيعية ومناخية تشكل لهم تحدياً دائما كالزلازل والبراكين والفيضانات أو الصراعات والنزاعات الانفصالية ما يتطلب توفير الأمن تدخل جهات اقليمية أو دولية .(7) اذ تنشط المنظمات الانسانية لتوفير الرعاية والإغاثة عندما لا تستطيع الدولة توفير مثل هذه المتطلبات، ويرتكز مفهوم الأمن الانساني بالأساس على صون الكرامة البشرية وكرامة الانسان بتلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية .(8)

2-1-**اسباب الهجرة والنزوح**:

تختلف اسباب الهجرة السكانية اختلافا واضحا وان كانت معظم الدوافع متشابهة في اغلب الاحيان سواء في الهجرات طويلة المسافة او قصيرة ، او كانت تياراتها تشمل مئات او ملايين المهاجِّين والتي تنتهي في كل الحالات بتغير الموطن الاصلي والاستقرار في اقليم المهجر، وقد تنتهي بتغير نمط الحياة بشكل كامل ،وتشمل الاسباب ومنها (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على وجه الخصوص) في زيادة اعداد المهاجرين خصوصاً اذا كانت منطقة الدراسة تتمتع بحاسة سياسية وذات وزن جيوبولتيكي مميز كمحافظة صلاح الدين ، التي ترتبط حدودها الادارية مع اغلب محافظات العراق وبذلك تعد حلقة وصل بين تلك المحافظات، لذا فأن اهم الاسباب التي حدثت في المنطقة والتي اثرت بشكل مباشر او غير مباشر على زيادة وتفاقم ظاهرة النزوح والتهجير هي:

1-2-1-**الاسباب الاقتصادية**:

تتأثر الهجرة بشكل كبير بالتقلبات الاقتصادية ، وهناك حقيقة لا يمكن تتبعها واستنتاجها الا عن طريق متابعة ومراقبة التطورات حركات الهجرة في العالم اذ تؤثر الدورات الاقتصادية وفي اوقات الازمات والرخاء الاقتصادي في حجم الهجرة واتجاهها، حيث تعد حقبة الرخاء الاقتصادي من الحقب التي يتوسع فيها النشاط الاقتصادي عن طريق انشاء المصانع وانشاء اسواق جديدة وبذلك تنفتح وتظهر افاق جديدة من شأنها ان تكون دافعاً كبيراً للهجرة عن طريق اتاحة فرص جديدة للعمل ، وعلى عكس ذلك تماما في حقبة الركود او الازمة والانكماش الاقتصادي اذ تفشل بعض المشاريع الحديثة النشأة وتتوقف عن التوسع وتصبح العوامل السلبية في منطقة الاصل اقل تأثيرا في دفع السكان للهجرة اما في منطقة الدراسة فقد كان للأسباب الاقتصادية بعد اخر اذ ان محافظة صلاح الدين كانت تمتلك عوامل للجذب السكاني، ومن هذه العوامل هو العامل الاقتصادي وهو امتلاكها لاكبر مصفاة للنفط في العراق وهو مصفى بيجي الذي اصبح يستقطب العاملين من جميع

محافظات العراق وايضا وجود مصنع الاسمدة قرب المصفى، فضلاً عن تأسيس جامعة تكريت عام 1987م، وما منح من الامتيازات لمنتسبيها فقد كان دافعا لاتجاه اغلب الاساتذة للاستقرار في المنطقة للهجرة فمن أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر في شخص أو أسرة و تدفعها لأن تهاجر هو توقع الحصول على وظيفة أفضل ، و استهداف زيادة الدخل ، وتحسين الرخاء الاجتماعي ، وذلك بالتحرك من المناطق الأقل دخلاً إلى المناطق الأعلى دخلاً. (9).

1-2-2-**الاسباب الاجتماعية**:

للعوامل الاجتماعية اثرها الكبير في حركة السكان المكانية وهجرتهم بين محافظات البلد الواحد او بين الوحدات الادارية لمنطقة الدراسة فهي لا تقل اهمية عن العوامل الاقتصادية بل تتداخل معها ، و ترتبط الدوافع الاجتماعية للهجرة ارتباطاً وثيقاً بالدوافع الاقتصادية ، فيرتبط النظام الاقتصادي والنظام الأسري على المستوى المجتمعي بأنماط الهجرة وأشكالها المختلفة ايضا هناك عامل من العوامل الاجتماعية المؤثرة في الهجرة الداخلية في منطقة الدراسة هي النزاعات القبلية والعشائرية والتي تنعكس اثارها على هجرة بعض العوائل والاسر من المنطقة بسبب هذه النزاعات اذ تعد محافظة صلاح الدين من المحافظة ذات الطابع العشائري اذ يتدخل هذا العامل بل يعد من العوامل المهمة والحساسة في المنطقة خاصة في الوقت الحاضر اذ سبب بنزوح وتهجير الكثير من القرى والعوائل وتهجيرها ، ومنها قرى ناحية سليمان بيك وقرى في ناحية يثرب في قضاء بلد. (10).

1-2-3-**الاسباب السياسية** :

تعد العوامل السياسية من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات على مر التاريخ ، فمن الملاحظ أن الهجرة الدولية أخذت بالتأثر أكثر فأكثر مع مرور الزمن بالعوامل السياسية على أنَها سبَب للهجرة ، وقد جرى إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية ومنها منظمة العمل الدولية ، ومنظمة العفو الدولية(11).

ان اهم الأسباب السياسية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء ، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية ، فضلاً عن أن الضغط السياسي المحلي يؤدي إلى الهجرة ، ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية ، وتسود الانظمة الدكتاتورية التي من نتائجها الاثار السلبية على حياة الشعوب الامر الذي يستدعي القيام بثورات داخلية وانقلابات عسكرية وحروب محلية كما حدث في عقد التسعينات اثناء حقبة حرب الخليج

1-2-4-**المتغيرات السياسية وابعادها الجيوبولتيكية**:

يعد العامل السياسي من اهم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهجير والنزوح اذ يودي دوراً كبيراً عن طريق اجبار السكان على ترك اراضيهم ومناطقهم والبحث عن مناطق اكثر امنا عندما يشعرون بالاضطهاد وعدم المساواة او تقييد حريتهم بشكل او بآخر بسبب اعتناقهم لافكار معينة ،وخير مثال هو تفاقم العامل السياسي واصبح من اسباب ظهور هذه المشكلة بعد سقوط النظام السابق عام 2003، فغياب الدور الحكومي وما رافقه من سياسة للقوات الامريكية التي شجعت على زرع الفتنة ، فقد اثرت هذه العناصر المجتمعة على التهجير القسري في كثير من المناطق والمحافظات حيث وصل عدد العوائل المهجرة الى حوالي (110760)(12) عائلة حتى نهاية عام 2007، حسب احصائيات وزارة الهجرة والمهجرين.(13)

1-2-4-1- **الحروب**:

تأتي الحروب والصراعات الدولية في رأس قائمة الدوافع السياسية للهجرة والنزوح اذ تعد من اهم المتغيرات والاسباب والتي يكون تأثيرها بشكل مباشر على ظاهرتي التهجير والنزوح وذلك عن طريق عدة امور متعلقة بالمنطقة كأن يكون الموقع الاستراتيجي لها او تكون المنطقة حدودية وهذا ما تتناوله الجغرافية السياسية في موضوعاتها ويعد جوهرها وهو ابراز خصائص المنطقة وتأثيرها على سكانها من الجانب السياسي فعلى سبيل المثال اذا كانت المنطقة حدودية فأنها سوف تكون

محور الصراع وقد يحدث اخلاء للمنطقة بشكل كامل وبالتالي يؤدي الى تهجير السكان من المنطقة ونزوحهم بسبب الحرب ،كما حدث في الحرب بين لبنان واسرائيل، وحرب الخليج الاولى بين العراق وايران حيث تعد المناطق الحدودية مناطق معرضة للغزو والقصف المدفعي والطيران(14) لذلك فأن النزوح من هذه المناطق يكون دافعه الاكبر هو الحفاظ على الحياة والبحث عن مناطق اكثر امنا، وكذلك في حرب الخليج الثانية شهد العراق هجرة كثيفة وغير مسبوقة شملت الكثير من العراقيين وخاصة اصحاب الكفاءات وكانت نتيجة لاسباب الحرب وما رافقها من عقوبات اقتصادية على العراق فقد توجه الكثير من الكفاءات للهجرة وعلى وجه الخصوص اساتذة الجامعات الى الدول العربية حيث كانت ليبيا لها الحصة الاكبر من هذه الهجرة تليها اليمن والاردن ودول اخرى.

فرضت الحكومة قيودا مشددة بسبب الهجرة التي حدثت ومنها هجرة العقول والكفاءات عام 1999م ومنعت سفر الكفاءات من الاساتذة والاطباء والمهندسين والصحفيين ،وكذلك اعلنت الحكومة في العام نفسه قراراً يتم بموجبه مصادرة املاك المهاجرًين بدون رخص رسمية مع السجن لمدة (10)سنوات، اذ مثلت الهجرة استنزافاً غير مسبوق للثروة العلمية العراقية واسهمت في اختلال بينتها الاكاديمية والمهنية وولدت فراغا لا يمكن ملؤه بسبب العجز المالي للدولة في تلك الحقبة(15).

أما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، فقد شهد العراق ارتفاعا كبيرا للمهاجرين واللاجئين وخاصة في دول الشرق الاوسط اذ بلغ اكثر من 2 مليون مهاجر، في كل من(سوريا والاردن ومصر ولبنان وتركيا ودول الخليج)، بسبب السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة باخراج الاشخاص الذين يشغلون مناصب من الدرجات العليا والتي كانت من نتائجها استبعاد اكثر من 2000 استاذ جامعي بسبب انتمائهم للنظام السابق في الحكم ،وكذلك شهد العراق بعد هذه الحقبة موجة جديدة من النزوح والتهجير وكانت اسبابها هو ضعف الامن الذي حصل بعد الحرب وفي نهاية عام 2006 احتل العراق المرتبة الثانية بعد افغانستان في العالم من حيث اعداد اللاجئين (16).

1-2-4-2-**التحديات السياسية وآثارها**:

يعد انعدام الامن والاستقرار السياسي سبباً مهماً من اسباب الهجرة والنزوح اذ يعد نتيجة من نتائج الحرب التي تؤدي وبشكل مباشر الى دفع السكان للهجرة وترك مناطقهم والبحث عن مناطق اكثر امنا واستقراراً، ويمكن عد العامل السياسي المتمثل بانعدام الامن والاستقرار السياسي وخاصة اثناء حقبة حرب الخليج الثانية التي نتج عنها حرب الكويت والتي كان من نتائجها انعدام الامن والركود الاقتصادي الذي ضرب البلد بسبب الحصار الذي فرض على العراق وكذلك حرب الخليج الثالثة التي نتج عنها احتلال العراق عام2003 وانشاء نظام سياسي جديد ولكن بقيت مشكلة انعدام الاستقرار السياسي مستمرة ومهيمنة بسبب ظهور الاحزاب المتعددة والمحاصصة وقد اصبحت هذه المشكلة وراء تفاقم ظاهرة الهجرة والنزوح(17).

هناك مؤشرات سياسية عديدة اسهمت في خلق عدم الاستقرار السياسي بفعل عوامل متعددة ومنها اشكالية التداول السلمي للسلطة وكذلك شرعية النظام من حيث قبوله من عامة الشعب والسلطة السياسية القائمة ومدى قدرتها على تحقيق مصالح الشعب ورعايته وتوفير الخدمات له، وايضا الصراعات السياسية الداخلية ومدى سيادة القانون وتطبيقه(18) ، ومن منظور اخر يعد المعيار الامني من اهم مؤشرات قياس الاستقرار ،ان المجتمعات التي تكون غير مستقرة سياسيا تشهد اضطرابات امنية اذ ينعكس ليس على المجتمع فقط وانما على النظام الاقتصادي القائم ايضا، فالنظام الاقتصادي المستقر هو صورة معكوسة للاستقرار السياسي والامني في المنطقة وتعد حقبة 2003 مثالا على عدم الاستقرار السياسي التي كانت

نتيجة للتخلص من النظام السابق واعادة بناء النظام السياسي الجديد في ظل وجود الحاكم المدني للعراق في تلك الحقبة بول بريمر.

1-2-4-3-**النزاعات والصراعات الطائفية**:

يتميز العراق بوجود اكثر من طائفة وقومية واحدة في مجتمعه، وهذا التنوع الاثنوغرافي ينعكس بشكل مباشر وغير مباشر على البناء الطبقي للمجتمع العراقي وخاصة على موضوع الهجرة حيث يكون تأثير هذا العامل كثيراً ويعد من العوامل البارزة للباحث وسبباً رئيساً من اسباب دراسة المشكلة، اذ عادة ما يميل السكان الى الهجرة الى المناطق التي يتكلم فيها السكان بلغتهم او التي يدينون بها بديانتهم او مهنهم ، والمناطق التي ينحدر فيها سكانها من عرق واحد لكي لا يتعرض في المستقبل الى نزاعات وصراعات عرقية وعنصرية ودينية، وهذا ما حدث في العراق بعد الاحتلال الامريكي وسقوط النظام السابق اذ دفعت السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة الى زرع بذور التفرقة والطائفية بين ابناء المجتمع الواحد مما دفع بالتالي الى حدوث ظاهرة التهجير القسري والنزوح وتفاقمها خاصة في محافظات بغداد وديالى، ثم اشتد هذا النزاع والصراع الى ذروته بعد حادثة تفجير مرقد الامامين العسكريين (عليهم السلام)،في بدايةعام2006 فقد وصل عدد العوائل المهجرة في عموم العراق الى 110760عائلة حسب احصائيات وزارة الهجرة والمهجرين ،او ما حدث سابقا من تهجير للكرد (الفيليين) عام 1980م، وعمليات التهجير التي حدثت لاكراد الشمال (كردستان) الى بعض المناطق في الجنوب والوسط، حيث نلاحظ ان اغلب المهجرين وعمليات التهجير هي بسبب مذهبي اذ يميل الناس الى المناطق الاكثر امناً، وان السبب الاساسي من هذه الاساليب هو تمزيق اللحمة واضعافها بين ابناء البلد الواحد، وتعودأسباب التهجير الى86% بسبب طائفي، 6% بسبب معتقدات دينية، 1% بسبب عرقي، 1% بسبب مجموعة مهيمنة واسباب تعود الى عدم الاستقرار الامني)[19].

1-2-4-4- **الجماعات الخارجة عن القانون**:

تعد المتغيرات والاحداث السياسية التي شهدتها المنطقة من ابرز عوامل ظهور الجماعات الخارجة عن القانون والتي ادت الى هجرة اكثر من 80% اذ تعد حقبة 2014/6/10من الحقب التي شهد فيها العراق موجات عارمة من النزوح الجماعي فقد سجلت المحافظة اعلى نسبة للمهجرين من بين المناطق التي سيطرت عليها تلك الجماعات وما احدثته هذه الجماعات الخارجة عن القانون من انتهاكات لحقوق الانسان فقد ادى الى زيادة اعداد المهجرين وهروبهم من بطش هذه الجماعات حتى بلغ عدد المهجرين3 مليون مهجر [20]، اذ تعتبر الممارسات المتطرفة التي مارستها تلك الجماعات ضد سكان المناطق التي سيطرت عليها وفق تقارير منضمات حقوق الانسان وحشية من قتل وتهجير لسكان تلك المناطق وخاصة ضد الاقليات الدينية والمذهبية ومحاصرة بعض المناطق وخاصة بعض مناطق صلاح الدين (الضلوعية، امرلي) اما سكان باقي المناطق الاخرى من المحافظة ومنها قضاء (بيجي ،تكريت، طوزخورماتو) فقد نالت النسبة الاكثر من التهجير بسبب العمليات العسكرية وسيطرة التنظيم فقد كان توجههم نحو المناطق التي لم تسيطر عليها تلك الجماعات كأقضية (بلد، الدجيل ،سامراء، مركز قضاء طوزخورماتو)، ومناطق اقليم كردستان والمحافظات الاخرى.

1-3-**التحليل المكاني للهجرة والنزوح في صلاح الدين**:

يعد اسلوب التحليل المكاني من الاساليب المهمة والفعالة لقياس العلاقات المكانية بين الظواهر الموجودة وتفسير تلك العلاقات ودراسة توزيعها على سطح الارض، ثم التنبؤ بسلوك تلك الظواهر في المستقبل، لذلك سيقوم الباحث بتحليل ظاهرة النزوح والتهجير بعد ان تم الاشارة على اهم الاسباب والمتغيرات التي حدثت على الحيز المكاني للمنطقة، واستعمال الاساليب الاحصائية المناسبة لتفسير نتائج تلك الظاهرة وتمثيل المعطيات على شكل جداول واشكال بيانية وخرائط منها

(خرائط الحركة الاحادية – خرائط الكوروبلث)، اذ تعد الخرائط من اهم وسائل تمثيل البيانات في علم الجغرافيا، فضلاً عن قياس قوة العلاقة بين المتغيرات الرئيسة ومدى تفسير العامل الاحصائي لتلك المتغيرات وفق برامج نظم المعلومات الجغرافية(GIS وبرامج التحليل الاحصائي المتمثلة ببرنامج (SPSS.)

1-3-1-**التحليل المكاني للهجرة والنزوح في صلاح الدين** 2003-2014:

شهدت الساحة الجغرافية للمنطقة في حقبة ما بعد الاحتلال الامريكي ظهور متغيرات وابعاد سياسية جديدة كان من نتائجها حدوث هجرات قسرية واعمال عنف وعمليات عسكرية وحدوث نزاعات وصراعات عرقية وطائفية اخذت تنخر بالبلد وظهور مجاميع خارجة عن القانون وسيطرتها على مناطق في البلاد ، فضلا عن الاحداث الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط والصراع على النفط لما تمتلكه هذه المادة من وزن جيوبولتيكي على مستوى العالم اذ اصبحت في الوقت الحاضر شريان الحياة الصناعية والاقتصادية واهم محور لصراع القوى العظمى على المنطقة، لذا فسوف نستعرض اهم الاحداث والمتغيرات التي شهدتها المنطقة في حقبة ما بعد الاحتلال وحتى عام 2016م ، فضلا عن دراسة التوزيع الجغرافي للنازحين والمهجرين في مختلف مراحل هذه الحقبة واستعراض اهم المشاكل التي يعاني منها النازحون والمهجرون.[21]

1-3-2-التحليل المكاني للهجرة 2003-2006:

شهد العراق موجات للنزوح والتهجير حقب مختلفة ،لكن بعد الاجتياح الامريكي للعراق عام2003،اصبحت هذه المرحلة ليست كسابقاتها اذ تميزت بوقائع واحداث مختلفة وموجات نزوح تعد الاكبر بعد الحرب العالمية الثانية ، فضلا عن ظهور متغيرات سياسية جديدة والمتمثلة بالمدة الانتقالية للسلطة واعادة بناء النظام السياسي وظهور حقبة من التوتر الطائفي في عام 2006 وما تبعها من خروج الاحتلال وعودة السيادة للدول العراقية ثم ظهور المجموعات الخارجة عن القانون .

كان طابع هذا النزوح داخل العراق وخارجه فشمل معظم دول العالم منها دول الجوار (الاقليمية) ودول العالم الاخرى(اوربا، امريكا، افريقيا) ، وقد ادى بدوره الى صعوبة الحصر والتقييم الدقيق لأعداد النازحين واللاجئين على الرغم من وجود منظمات حقوق الانسان والهجرة الدولية ومنظمات الامم المتحدة فضلا عن اصدار وزارة الهجرة والمهجرين العراقية استمارة لحصر اعداد المهاجرين واللاجئين الى دول اوربا والعالم الا انها تبقى ارقاماً تقريبية ، فضلا عن كثير من اتجاهات النزوح التي كانت غير محدده وظهور انواع من الهجرة غير الشرعية والتي انطلقت من السواحل الجوبية والجنوبية الشرقية للبحر المتوسط نحو اوربا والتي يرجع سببها الى التوترات التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط والتي تعد نقطة الصراع الاساسية ،فضلا عن التوترات والازمات التي شهدتها دول المنطقة كمصر واليمن وسوريا التي انعكست وبشكل مباشر على تردي الاوضاع السياسية والامنية في العراق .

نلاحظ من الجدول رقم() نسب الداخلين الى محافظة صلاح الدين وقد حصلت بغداد على النسبة الاكبر بواقع 43% وهنا نجد اغلب العائدين من العاصمة الى مناطق سكناهم الاصلية في صلاح الدين ممن ارتبطوا بعمل في حقبة الحكم السابق تلتها محافظة كركوك بنسبة 12% وهم اغلب الذين هجرهم النظام السابق من مناطق طوزخورماتو واغلبهم بقي مستقرا في محافظات اقليم كوردستان في مجمعات خاصة بهم ومناطق عرفت بأسماء مناطقهم ، وتأتي محافظات نينوى وديالى والبصرة بنسب (10% ، 5% ، 5%)على الترتيب وذلك يرجع الى العامل السياسي وغياب الامن والاستقرار في تلك المناطق اما محافظة البصرة فقد كان اغلب العائدين هم ممن ارتبطوا بعمل ثم عادو بعد سقوط النظام السابق، تأتي بعدها محافظات الجنوب والتي كانت الهجرة فيها بنسب قليلة بسبب البعد الجغرافي عن المنطقة واستقرار تلك المناطق نسبياً.[22]

جدول رقم(1)الداخلين والخارجين من المحافظة الى المحافظات الاخرى2003-2006

المحافظات	الداخلين	النسبة المئوية	الخارجين	النسبة المئوية

دهوك	187	%3	273	%3
نينوى	635	%10	1245	%14
السليمانية	156	%2	102	%1
كركوك	809	%12	424	%5
اربيل	128	%2	87	%1
ديالى	316	%5	735	%9
الانبار	223	%3	923	%11
بغداد	2878	%43	2167	%25
بابل	110	%2	195	%2
كربلاء	243	%4	587	%7
واسط	85	%1	110	%1.5
النجف	198	%3	355	%4
القادسية	119	%2	67	%1
المثنى	94	%1.5	73	%1
ذي قار	87	%1,5	119	%1.5
ميسان	63	%1	97	%1
البصرة	317	%5	1043	%12
المجموع	6648	%100	8602	%100

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين العراقية ،دائرة الهجرة في صلاح الدين ،بيانات العائدين الى المحافظة،بيانات غير منشورة،ص4

نستنتج من ذلك ان الانتشار الجغرافي لظاهرة النزوح على نطاق واسع هو بدوره يعد مؤشراً ودلالة على اعادة توزيع السكان بعد سقوط النظام وعد هذه الحقبة انتقالية على الرغم من الوضع الامني غير المستقر في عموم البلاد واعادة بناء الحكومة العراقية الذي ادى الى حرية الانتقال للأفراد بين المحافظات كافة.

جدول رقم(2)الداخلين والخارجين من خارج العراق الى المحافظة2003-2006

الدولة	عدد المهاجرين العائدين	عدد المهاجرين الخارجين
ايران	**1583**	**257**
سوريا	**845**	**2867**
تركيا	**153**	**229**
الاردن	**178**	**980**
دول مجلس التعاون الخليجي	**67**	**—**
دول المغرب العربي	**45**	**—**
دول اوربا	**237**	**115**
المجموع	**3108**	**4448**

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين العراقية ،مديرية الهجرة في صلاح الدين، بيانات العائدين من الخارج.

يتبين من الجدول ان عدد العائدين من خارج العراق بلغ حوالي(3108)مهاجراً واغلبهم من ايران وسوريا اذ بلغت ايران النسبة الاكبر[23] تليها سوريا ،واغلب العائدين هم من مناطق قضاء طوز خورماتو وبلد والدجيل ممن رحلهم النظام السابق في عقد التسعينات من القرن الماضي ثم عادوا بعد سقوط النظام، اما الخارجون من المحافظة فكان اغلب توجههم نحو سوريا والاردن وتركيا واوربا.

لجأ الباحث الى الاسلوب الاحصائي واستعمال قانون الانحراف المعياري والدرجة المعيارية ،الذي يعد من اهم مقاييس الانتشار[24] والتشتت للظواهر، وقياس مدى انحراف القيم عن المتوسط الحسابي ، لذلك فإن **(الدرجةالمعيارية)** يقصد بها عدد الانحرافات المعيارية التي تبتعد عن القيم الفردية، في التوزيع عن الوسط وتستخرج الدرجة المعيارية على وفق آلاتية:-.

د = (س – سَ)/ع

س = قيمة المتغير حيث ان د = الدرجة المعيارية

ع = الانحراف المعياري سَ = الوسط الحسابي لقيم المتغير

الدرجة المعيارية مقياس لتحديد الموقع النسبي لكل قيمة في التوزيع الذي تعود اليه تلافياً للصعوبات التي قد تنشأ من استعمال الأرقام المطلقة وما قد يترتب عليه من تشتت في القيم إلى حد لا تتضح معه صورة توزيعها، ويكشف تمثيل الدرجات المعيارية على الخرائط من انتظام توزيع الظاهرة أو تباينها مكانياً عن طريق تمثيل تلك المعطيات على الخريطة وتمثيل البيانات باسعمال خرائط الكوربلث.spssباستعمال برامج نظم المعلومات الجغرافية والبرنامج الاحصائي

جدول () الدرجات المعيارية لإعداد النازحين والمهجرين(2003-2006)

المحافظات	مجموع الافراد	الدرجة المعيارية
دهوك	460	0,38-
نينوى	1880	0,85
السليمانية	258	0,55-
كركوك	1233	0,29
اربيل	215	0,59-
ديالى	1051	0,13
الانبار	1146	0,22
بغداد	5045	3,59
بابل	305	0,51-
كربلاء	803	-0,08
واسط	195	-0,61
النجف	553	0,30-
القادسية	186	0,61-
المثنى	167	0,63-
ذي قار	206	0,60-
ميسان	160	0,64-
البصرة	1360	0,4

المجموع	**15250**	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم(1)

من تطبيق معادلة الدرجة المعيارية على البيانات في الجدول رقم (1) بلغت قيمة المتوسط الحسابي= 895,4706

الانحراف المعياري= 1155,016

وبذلك فإن قيمة الانحراف المعياري اكبر من قيمة المتوسط الحسابي وهذا يدل على انتشار الظاهر وتشتتها، وبالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه ولغرض تبسيط النتائج قام الباحث بتقسيم نتائج الدرجات المعيارية الى اربعة مستويات (فئات)، وهي:

1- الفئة الاولى:- تبدأ من (0,13فأكثر) وتشمل محافظات بغداد(3,59) ، نينوى (0,85) ثم كركوك (0,29) والانبار(0,22) وديالى(0,13) على الترتيب .

2- الفئة الثانية:- تبدأ من (0,6_ -0,38) وتشمل محافظات البصرة(0,6) وكربلاء(-0,8) ، ثم النجف (-0,30) ودهوك (-0,38).

3- الفئة الثالثة:- تبدأ من (-0,51_-0,60) ويشمل محافظات بابل (-0,51) والسليمانية(-0,55) واربيل(-0,59) وذي قار(-0,60).

4- الفئة الرابعة:- تبدأ من (-0,61فأقل) ويشمل محافظات القادسية(-0,61) وواسط(-0,61) والمثنى(-0,63) وميسان(-0,64) جاءت بغداد بالمرتبة الاولى وميسان بالمرتبة الاخيرة من حيث عدد الداخلين والخارجين الى محافظة صلاح الدين من هذه المحافظة. كما في خارطة (2)

من تحليل فئات التوزيع الجغرافي يتبين لنا ان محافظة بغداد هي من اكثر المحافظات تأثرا بهذه الظاهرة ، لذا جاءت بالمرتبة الاولى من حيث الدرجة المعيارية، نظرا لما تتمتع به من موقع جغرافي واستراتيجي ووزن جيبولتيكي مهم، اذ تعد العاصمة هي النواة الحيوية والقلب النابض للدولة من منظور الجغرافية السياسية، تتدرج قيم التشتت حتى تصل ادنى درجة وهي محافظة ميسان.

1-3-3-التحليل المكاني للهجرة واتجاهاتها في صلاح الدين 2006-2010:

أخذت ظاهرة الهجرة القسرية أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية وذلك بعد تفجير الامامين العسكريين في سامراء في 2006/2/18 والتي تلتها حركة سكانية واسعة و تزايدت موجات الترحيل وبنطاق واسع خاصة في محافظة نينوى وديالى وكركوك وبابل والنجف وبغداد خاصة مناطق حزام بغداد ومحافظة الانبار وخاصة مدن الرمادي والفلوجة ، وكما موضح في الجدول رقم (11) حيث توضح بياناتها اختلاف أعداد العوائل ونسبها عن المدة التي سبقتها فقد أحتلت محافظة بغداد المرتبة الاولى من حيث عدد المهاجرين سواء الداخلون اليها او الخارجون وذلك بسبب الثقل السكاني الاكبر ففيها حوالي ثلث سكان البلد، لذلك فقد انعكس الوضع الطائفي بشكل مباشر على مدينة بغداد، ومن الجدول الاتي يتبين لنا التوزيع الجغرافي لاعداد النازحين والمهجرين بعد احداث سامراء والفتنة الطائفية التي عصفت بالبلد ، ان اسباب الهجرة ، كماأشارت) حول أسباب التهجير تعود الى 86% بسبب طائفي 6% بسبب IOMالدراسات التي قامت بها منظمة الهجرة الدولية (معتقدات دينية، 1% بسبب عرقي1% بسبب مجموعة مهيمنة وهذا يوضح أن الاعمال الطائفية والمتمثلة بالقتل على الهوية أو التهديد بالقتل وتدمير المنازل أصبحت الاسباب الرئيسة اثناء تلك الحقبة .

يتبين لنا من الجدول() ان قيمة الانحراف المعياري قد بلغت ضعف قيمة المتوسط الحسابي وهذا يدل على تشتت الظاهرة بشكل كبير يفوق سابقتها قبل حادثة تفجير مرقد الامامين العسكريين -عليهما السلام- وتفشي الطائفية على نطاق واسع في اغلب المناطق ومنها بغداد وديالى وصلاح الدين ونينوى والبصرة والانبار ،

لذلك فبعد تقسيم الدرجات المعيارية الى اربعة مستويات(فئات)وهي :-

1- الفئة الاولى:- (0.02فأكثر) ويشمل محافظات بغداد (3.9)، ديالى (0.24) البصرة (0,05) ونينوى (0.02).

2- الفئة الثانية:- (0_-0.23) يشمل محافظات كربلاء(0) والانبار(-0.08) وكركوك(-0.20) والنجف (-0.23).

3- الفئة الثالثة:- (-0.26_-0.41) يشمل محافظات بابل(-0.26) واسط(-0.36) والسليمانية(-0.39) وذي قار(-0.41).

4- الفئة الرابعة:- (-0.45فأقل) حيث شمل محافظات القادسية – اربيل- ميسان – المثنى – دهوك بواقع (-0.45_-0.45_-0.45_-0.46_-0.46) على الترتيب.

خريطة (2)النازحين والمهجرين من والى محافظة صلاح الدين 2003-2006حسب الدرجة المعيارية

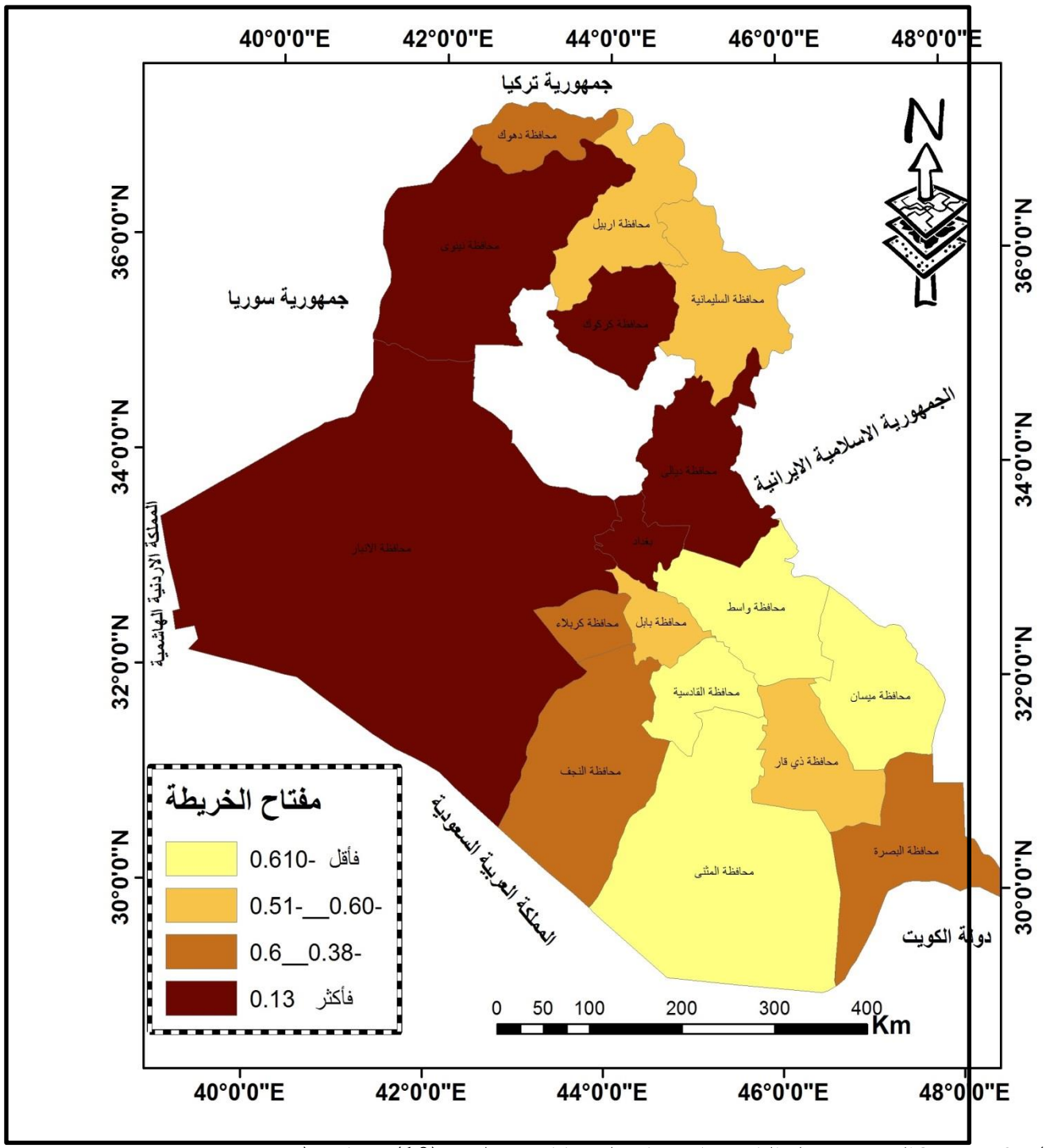

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم(10) وبرنامج (Arcgis10.5)

جدول (3) الدرجات المعيارية لإعداد النازحين والمهجرين2006، 2010

المحافظات	عدد النازحين	الدرجة المعيارية
دهوك	285	0.46-
نينوى	2944	0.02
السليمانية	633	0,39-
كركوك	1777	0.20-
اربيل	343	0,45-
ديالى	4182	0.024
الانبار	2398	0.08-
بغداد	24508	3,91
بابل	1395	0,26-
كربلاء	2838	0
واسط	844	0.36-
النجف	1611	0.23-
القادسية	385	0.45-
المثنى	296	0.46-
ذي قار	611	0.41-
ميسان	342	0.45-
البصرة	3136	0.05
المجموع	48534	

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (3)

من تطبيق معادلة الدرجة المعيارية على البيانات في الجدول (3) يتبين لنا ان قيمة

المتوسط الحسابي= 2858

الانحراف المعياري= 5538

خريطة (3) النازحين والمهجرين من والى محافظة صلاح الدين 2003–2006حسب الدرجة المعيارية

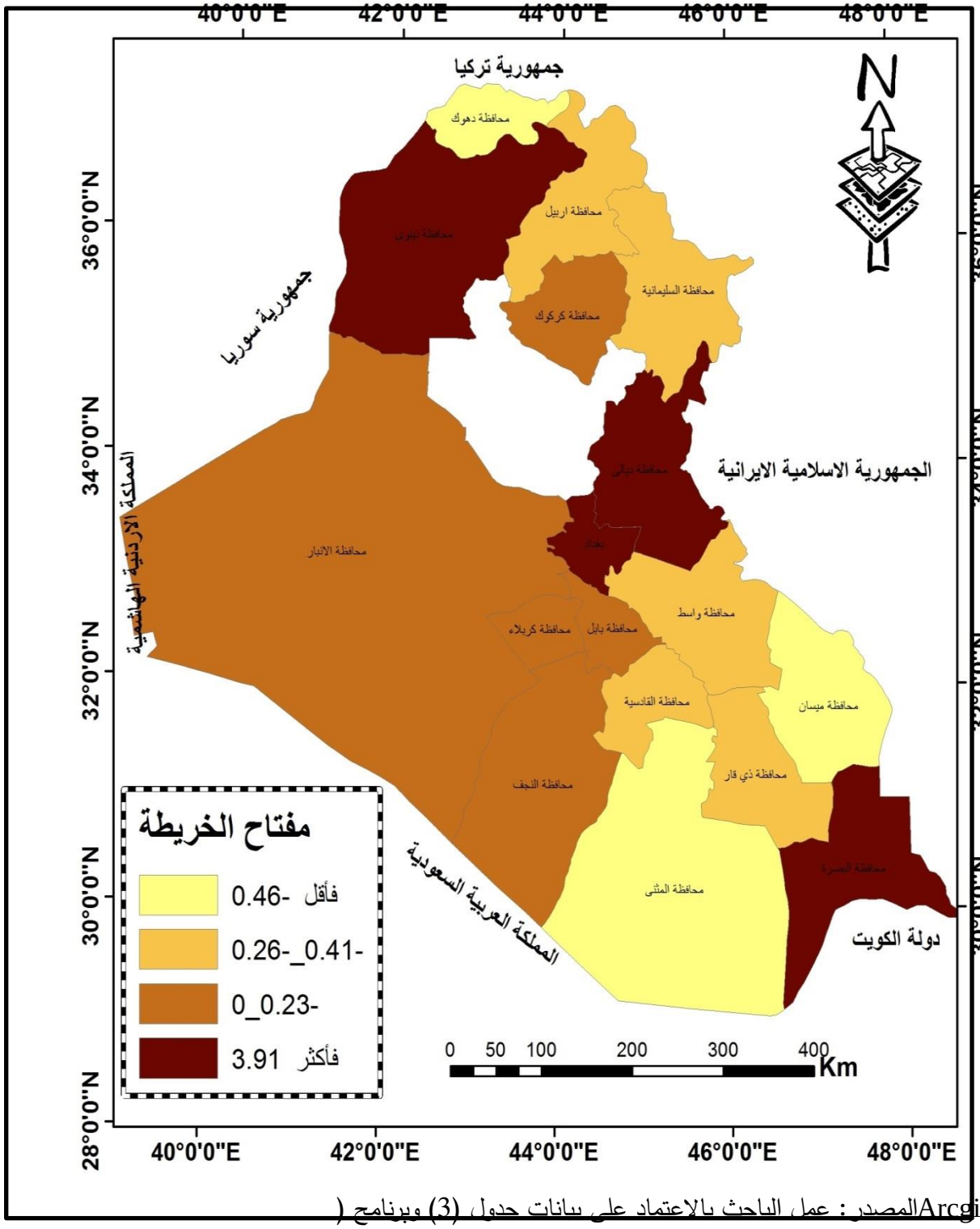

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (3) وبرنامج (Arcgis10.5)

1-4-3-**تحليل الهجرة والنزوح** 2010-2014:

بدأت تظهر لنا جلياً بوادر مرحلة جديدة من مراحل النزوح ولكن على صعيد اقليمي فهذه الحقبة شهدت مرحلة من التوترات الاقليمية للدول المجاورة للعراق المتمثلة بدولة سوريا والتي كان لتصاعد الاحداث فيها في عام 2011 اثر كبير على دول المنطقة ومنها العراق بشكل خاص ، خاصة انها كانت منطقة جذب واستقطاب للمهاجرين من العراق في اعوام 2003–2010 ، اذ بدأت اعداد المهاجرين العائدين تزداد في عام 2011 بشكل كبير مقارنة بالعائدين سنة2010، وبلغ

ذروته عام 2012 بسبب زيادة الحكومة للمساعدات المالية كذلك عودة الاستقرار الامني والخدمات في محافظات بغداد وديالى ونينوى وانهاء العنف الطائفي.

بلغ عدد العائدين الى العراق76850 مهاجراً في عام 2011-2012، مقارنة بالعائدين عام 2009-2010 الذين بلغ عددهم 29135 [25]مهاجراً ،وقد بلغ مجموع المهاجرين العائدين والداخلين الى محافظة صلاح الدين من عام 2010-2014 حوالي10530 مهاجر داخلاً الى المحافظة من المحافظات الاخرى، في حين بلغ عدد المهاجرين العائدين من خارج العراق وتحديداً(سوريا ، ايران ، الاردن، تركيا) حوالي 5976 مهاجراً[26]، كان اغلب العائدين من سوريا بسبب تصاعد الاحداث فيها فمنهم من قرر العودة الى منطقة الاصل ومنهم من توجه الى دول اخرى (ايران ، تركيا ، الاردن). نلاحظ من الجدول الاتي (4) ان اعداد الداخلين كانت قليلة مقارنة بالخارجين في الاعوام السابقة وهذا يعود الى عدة امور فمنهم من فضل الاستقرار في منطقة النزوح وعدم العودة خوفاً من تجدد الاحداث الطائفية وهذا ينطبق على المحافظات الجنوبية، ومنهم من قرر العودة لارتباطه بعمل داخل المحافظة ومنهم من عاد بسبب تحسن الوضع الامني.

نلاحظ ان اعلى نسبة للنزوح حدثت في محافظة بغداد بسبب الثقل السكاني الذي تحتله العاصمة فضلا عن تعدد القوميات والمذاهب ، لذا فقد كان تأثير الاحداث والمتغيرات السياسية واضحا بشكل كبير عن طريق عمليات النزوح والتهجير التي حدثت فيها فقد بلغت حوالي 34% من عمليات التهجير والنزوح التي حدثت تأتي بعدها محافظة نينوى بنسبة12%.

جدول (4)الداخلين الى محافظة صلاح الدين من المحافظات الاخرى2010_2014

المحافظات	الداخلين	النسبة المئوية	الدرجة المعيارية
دهوك	473	%4	0.18-
نينوى	1305	%12	0.85
السليمانية	785	%7	0.21
كركوك	614	%6	0.01-
اربيل	527	%5	0.11-
ديالى	756	%7	0.17
الانبار	462	%4	0.20-
بغداد	3534	%34	3.62
بابل	210	%2	0.51-

كربلاء	426	%4	0.24-
واسط	53	%1	0.70-
النجف	391	%4	0.28-
القادسية	27	%0.2	0.74-
المثنى	33	%0.3	0.73-
ذي قار	67	%1	0.69-
ميسان	48	%0.4	0.71-
البصرة	819	%8	0.25
المجموع	10530	%100	

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة هجرة صلاح الدين ،بيانات العائدين الى المحافظة2016،ص11.

وبعد استعمال قانون الدرجة المعيارية على بيانات جدول(4) بلغ

المتوسط الحسابي = 619.41

والانحراف المعياري= 804.77

تم تقسم المحافظات الى اربع فئات تمثل الفئة الاولى المحافظات الاعلى من حيث حركة النزوح الى محافظة صلاح الدين والفئة الرابعة تمثل المحافظات الاقل كما يأتي:

1-الفئة الاولى:- (من 0.21 فأكثر) وتشمل محافظات(بغداد_ نينوى_ البصرة_ السليمانية_ ديالى) بدرجة معيارية قيمتها (3.62_0.85_0.25_0.21_0.17) على الترتيب اذ كانت هذه المحافظات لها الحصة الاكبر من حيث عدد الداخلين الى المحافظة في هذه الحقبة.

2- الفئة الثانية:- (-0.01__-0.20) تشمل محافظات (كركوك ، اربيل، دهوك، الانبار) بدرجة معيارية قيمتها (-0.01_-0.11_-0.18_-0.20) على الترتيب وكان اغلبهم من الاكراد الذين هاجروا الى المحافظات الشمالية بسبب الاوضاع الطائفية في قضاء طوزخورماتو ثم عادوا بعد استقرار الوضع الامني.

3- الفئة الثالثة:- (-0.24__-0.69) تشمل محافظات (كربلاء ، النجف ، بابل ، ذي قار) بدرجة معيارية قيمتها (-0.24 _ -0.28 _ -0.51 _ -0.69) على الترتيب وتشمل المحافظات الوسطى والجنوبية.

4- الفئة الرابعة:- (-0.70 فأقل) تشمل محافظات (واسط ، ميسان ، المثنى ، القادسية) بدرجة معيارية قيمتها (-0.70_ -0.71 _ -0.73 _ -0.74) على الترتيب وهي المحافظات الجنوبية التي كانت اعداد الداخلين منها قليلة جدا بحيث لا تتعدى مجموعة من العوائل من كل محافظة

1-5-**الاثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن النزوح والتهجير**:

تعد ظاهرة النزوح والتهجير من الظواهر التي لها آثار وابعاد كبيرة عند حدوثها ومنها ابعاد اقتصادية و اجتماعية تؤدي بالتالي الى ابعاد سياسية مهمة وفيما يأتي ذكر اهم الاسباب التي تولدها هذه الظاهرة وهي:

1-5-1-الآثار الاقتصادية: يعد العامل الاقتصادي من اهم العوامل الذي يؤثر ويتأثر بالهجرة والنزوح من حيث منطقة النزوح(منطقة الاصل) والمنطقة المستقبلة ،ومن أهم الاثار الاقتصادية هي:

1-5-1-1-البطالة: تأتي البطالة في مقدمة الاثار الاقتصادية التي تنتج عن الهجرة والنزوح اذ أجبرت العديد من العوائل التي كانت تمتهن مهناً معينة سواء كانت زراعية أو حرفية على تركها ، فضلاً عن تعطل الكثير من المشاريع الصناعية

وهو الامر الذي أدى الى تفشي ظاهرة البطالة بشكل كبير، اذ فقد بلغت نسبة السكان النشطين اقتصاديا في محافظة صلاح الدين عام 1987حوالي176653 او ما يعادل نسبة30% من مجموع السكان، اما في عام 1997 فقد ارتفعت اعداد السكان النشطين اقتصاديا الى حوالي244131 بنسبة41,5%من مجموع السكان، وهذا مؤشر على زيادة توجه سكان المنطقة على القطاع الزراعي بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الامن الدولي على العراق، اما في عام 2010 وبسبب الظروف الامنية القاسية وظروف الحرب الطائفية وانفتاح الحدود على جميع البضائع ومن اغلب دول العالم ومنها السلع الغذائية وغيرها فقد تراجعت نسبة السكان النشطين اقتصاديا تراجعاً كبيراً حتى وصلت الى 2534 بنسبة0,4% من مجموع السكان اذ اقتصر النشاط الاقتصادي على المزارع وبساتين الفواكه والحمضيات والحبوب. اما نسبة البطالة فقد وصلت عام 1987 حوالي 10.1% وارتفعت عام 1997 م الى 13% وهذا يعود كما ذكرنا الى ظروف الحصار وعزوف اغلب الموظفين عن الوظائف وتوجههم نحو القطاع الزراعي اما في عام 2010 فقد وصلت نسبة البطالة الى حوالي (55%)، وكان من اهم اسباب البطالة هو (اغلاق جهة العمل او استغنائها_ الفصل من العمل _ عدم مطابقة الاختصاص)، فضلا عن اهم عامل وهو التدهور الامني في تلك السنوات والذي كان اللاعب الفعال لجميع ظروف الحياة في المنطقة [27]

1-5-1-2-الحراك المهني : يقصد به التغير من وضع مهني الى وضع مهني آخر وما يتبع ذلك من تحول في المكانة الاجتماعية للفرد الذي أحرز هذا التغير من ناحية دخله وأسلوب حياته وما الى ذلك وهي مكملة لظاهرة البطالة ،وقد حدثت هذه نتيجة النزوح و التهجير وفقدان العديد من المهاجَرين مصادر عيشهم الاصلية نتيجة الاختلاف في البيئة المستقبلة او زيادة

جدول (5) حجم السكان النشطون اقتصادياً للاعوام1987_2009

الوحدات الادارية	حجم السكان	السكان النشطون اقتصاديا 1987	السكان النشطون اقتصاديا 1997	السكان النشطون اقتصاديا 2009
تكريت	75445	25636	35785	461
طوز	86253	23833	33074	462
سامراء	119257	30376	41923	323
بلد	106197	33142	46058	475
بيجي	77727	23512	32171	243
الدور	21959	8237	11599	90
الشرقاط	61657	20345	28101	254
الدجيل	37949	11572	15420	199
المحافظة	586444	176653	244131	2534

المصدر:عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مؤشرات التشغيل والبطالة ،ص 15

الضغط على الارض عن طريق الزيادة السكانية الذي يفرضها النزوح على المنطقة المستقبلة ، مما يضطر المهاجر الى العمل بمهنة قد لا تتناسب مع وضعه الاجتماعي ولكن السبب هو تأمين لقمة العيش في تلك المنطقة.

1-5-1-3-ارتفاع اسعار السلع والبضائع: ان من اهم الاثار الاقتصادية الناتجة عن النزوح والتهجير هو تأثيرها على الاسواق في المناطق المستقبلة فكما هو معروف فإن زيادة العدد في السكان يعني زيادة في الطلب على السلع والمنتجات الغذائية والالبسة وغيرها من السلع وهذا بدوره يؤدي الى الزيادة في اسعار تلك السلع نتيجة الطلب المتزايد عليها ، حيث ان التدهور في القطاع الزراعي والصناعي وما قابله من زيادة سكانية واعتماد البلد بشكل كبير على الاستيراد للسلع ادى الى ارتفاع أسعار تلك السلع والمواد الغذائية مما أصبح يشكل مشكلة خاصة بالنسبة للعوائل ذات الدخل المحدود .[28]

1-5-2-الاثار الاجتماعية: تعد الاثار الاجتماعية نتيجة حتمية ومهمة من نتائج النزوح والتهجير وما تتركه من اثر في نفوس المهجرين والمنطقة المستقبلة، واثره على البناء الطبقي للمجتمع المستقبل ومعوقات الاندماج والانصهار المجتمعي لتلك الشرائح الوافدة فنجد ان اغلب النزحين هم من سكنة المخيمات التي انشأتها الحكومة والمنظمات الدولية للهجرة ومنظمات حقوق الانسان ، لذلك يجب ان يكون الدعم النفسي والمعنوي يوازي الدعم المادي والاجتماعي لهم،((من مستلزمات معالجة الازمات الانسانية تعميق الرابط بين ما هو انساني وانمائي من الاجراءات والذهاب ابعد من المفهوم التقليدي الذي يقتصر على تلبية الحاجة))[29]

1-5-2-1-الزيادة في عدد السكان: تعد الهجرة احد العوامل التي تساعد على زيادة النمو السكاني (الولادات_ الوفيات_ الهجرة) للمناطق المستقبلة ، وكذلك تؤدي الى اختلال التوزيع الجغرافي للسكان من عن طريق زيادة السكان وتركزهم في المناطق الامنة وخلو مناطق النزاع والصراع من السكان وهذا التركز العالي للسكان يتبعه عدة امور واثار منها اختلاف ثقافات السكان واختلاف عاداتهم وتقاليدهم و مما يزيد في خطورة تلك الظاهرة هو حدوثها في مدة زمنية قصيرة لاسيما بعد احداث عام 2003، 2014، وهذا يصعب من عملية امتزاج السكان وتوافقهم او ما يطلق عليه (معوقات الاندماج)[30].

1-5-2-2-التفكك الاجتماعي: هي عملية تتفكك بسببها كثير من العلاقات الاجتماعية، ويظهر التفكك الاجتماعي عندما يحدث خلل نتيجة الهجرة القسرية أو الحروب أو الكوارث ، وهذا يؤدي الى قيام حالة من التصادم بين القيم والمثل الاجتماعية ،بمعنى أن التفكك يحصل داخل المجتمع الذي يعرض الى عمليات التحول أو التغير، لذلك تلجأ المجاميع الارهابية الى زرع بذور التفرقة والطائفية بين أبناء المجتمع الواحد وبالتالي ادت الى تمزيق النسيج الاجتماعي و ضعف الروابط والعلاقات الاجتماعية بحيث أصبحت العديد من المناطق تابعة لجهة معينة وبالتالي أصبح من الصعوبة الدخول الى مثل تلك المناطق [31]، وهناك ظواهر مجتمعية اخرى من انتشار ظاهرة الجريمة والتسول وتفشيها.

1-5-2-3-معوقات الاندماج: هي من النتائج الاجتماعية المهمة لهذه الظاهرة وتحدث عندما تكون هناك اختلافات اجتماعية ومناطقية واعراف وتقاليد مختلفة عن المنطقة المستقبلة وبالتالي تؤدي الى صعوبة في الاندماج المجتمعي بين هذه المكونات وانعزال لبعض شرائح المجتمع وهذا ما حدث في بعض مناطق التهجير عن طريق انعزال اهالي المنطقة المهجرة في معسكرات ومجمعات ومخيمات خاصة بهم وصعوبة الاختلاط مع المجتمع الاصلي وخير مثال هم اهالي منطقة (بنصلاوه) في محافظة اربيل وهم من اهالي قضاء طوزخورماتو الذين تعرضوا للتهجير القسري من النظام السابق وقد سكنوا في مجمعات ومنطقة خاصة بهم وتسمى بأسم المنطقة التي نزحوا منها وقد عانوا من صعوبة في الاندماج مع المجتمع الاصلي للمنطقة بسبب اختلاف العادات والتقاليد المجتمعية مع شريحة المجتمع المستقبل[32].

1-6-تأثير ظاهرة النزوح والتهجير على مستقبل الواقع السياسي في العراق وانعكاسه على منطقة الدراسة:

تعد سياسة مواجهة الهجرة والنزوح من السياسات التي تسعى لتحقيق الابعاد الانسانية وتعزيز قدرات الحكومة على تبني مقاربات وسياسات واضحة حول ادارة الهجرة والنزوح والسيطرة عليها على المستوى المحلي والاقليمي او حتى العالمي لاسيما وان هذه الظاهرة قد تعدت حدود الدول والاقاليم، وفي هذا الصدد نجد ان اغلب البلدان قد اخذت بأولويات بناء السياسات التي تعتمد على ادارة الهجرة عن طريق تدريب الموظفين واقامة بنى ادارية جديدة لضمان التنسيق بين مختلف

الوزارات والجهات والمنظمات المعنية بالنزوح و الهجرة، وفي ضوء الدراسات التي تبحث في مستقبل الواقع السياسي ،ان استمرار سياسة الدولة على نهج واحد يمكن أن يؤدي إلى انهيارها في حال التفاعل بين متغيرات خارجية (تتمثل في البيئة الدولية والإقليمية) ومتغيرات داخلية (مثل عدم قدرة النظام السياسي في احتواء العنف ، وضعف قدرته على التوفيق بين مطالب المجتمعات الداخلية وتحقيق الاستقرار السياسي، وتنامي الثروة الاقتصادية في مناطق جغرافية معينة من الدولة)،[33] فإن هذه العوامل والمتغيرات هي التي تضعف قوتها وتسير في طريق الانهيار، من منظور الجغرافية السياسية فإن على الدولة فرض سيطرتها على جميع الاراضي التابعة لها وتوحيد شعوب تلك المناطق وسكانها والعمل على ايجاد توافق او قاسم مشترك بينهم لاسيما وان سكان المنطقة هم من قوميات واعراق ومذاهب وديانات مختلفة،اذ ان النظام السياسي قد فشل في إدارة الدولة واصبح عاجزاً عن تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي وبناء دولة المؤسسات القادرة على تحويل الأفراد ونقلهم من الولاء للطائفة والقومية إلى الولاء الدولة، ان نجاح العملية السياسية والقدرة على بناء نظام سياسي ديمقراطي يتطلب وجود تعددية حزبية حقيقية محكومة بضوابط قانونية تتلاءم مع الوزن الجيوبولوتيكي والاستراتيجي للعراق بين دول الشرق الاوسط وبروزه كقوة اقليمية فعالة لاسيما بعد دوره الكبير في محاربة الارهاب نيابة عن العالم وتأمين سلامة المنطقة من هذا الخطر الداهم للمستقبل القريب والبعيد ، من اجل ذلك تقوم الجغرافيا السياسية بدراسة الوحدات أو الأقاليم السياسية على أنها ظواهر على سطح الأرض ودراسة مقومات وجودها وتطورها اعتماداً على خصائص البيئة الجغرافية من حيث قوتها أو ضعفها واستقرارها أو تفككها، كما تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة النظم السياسية.

الاستنتاجات:

توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات التي كانت بمثابة حقائق توصل اليها الباحث من ارض الواقع ، لتصبح ورقة عمل لصناع القرار في المستقبل القريب وفق منظور الجغرافية السياسية.

1- بينت الدراسة وجود تهجير (هجرة قسرية)ونزوح من محافظة صلاح الدين الى المحافظات الاخرى ومن المحافظات الى محافظة صلاح الدين والتي بلغت أعلى مستوياتها بعد تفجير مرقد الاماميين العسكريين –عليهما السلام- في 2006/2/18 و وبعد احداث 2014/6/10بفعل اجتياح الجماعات الخارجة عن القانون لمنطقة الدراسة.

2- سجلت محافظة بغداد مستويات مرتفعة من ناحية العوائل النازحة من والى المحافظة، وهذا يعود بطبيعة الحال الى الثقل السكاني الذي تحتله العاصمة ،والتنوع الاثني ،وما شهدته المحافظة من أعمال العنف مقارنة بغيرها من المدن.

3- اظهرت الدراسة أن تدهور الجانب الامني والذي تمثل بضعف القانون وعدم الاستقرار السياسي كان من بين العوامل البارزة للهجرة والنزوح في المنطقة وهو الوضع الذي استغلته الجماعات المسلحة والتنظيمات الارهابية لتهديد العوائل وطردها من اماكن سكناها

4- باتت مشكلة الهجرة والنزوح من أخطر المشاكل التي تواجه المجتمع العراقي وخطورتها تكمن في استمراريتها وعدم قدرة الحكومة على مواجهتها والتي أفرزت مشاكل منها الضغط على الخدمات(الصحية والتعليمية)، البطالة، والتسول، والتفكك الاجتماعي وغيرها من المشاكل.

5-بينت نتائج الدراسة أن النسبة الاعلى لتهجير الاسر ونزوحهم هو بسبب الفتنة الطائفية التي عصفت بالمجتمع وسيطرة التنظيمات الارهابية اذ بلغت النسبة 90%، والتي أخذت أبعاداً جيوسياسية واستراتيجية واجتماعية واقتصادية خطيرة.

6- أبرز نتائج النزوح والتهجير هو انتشار البطالة بشكل واسع نتيجة فقدان السكان المهاجرين مصادر رزقهم فضلا عن تدهور القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات مما أدى الى تعطيل اليد النشطة اقتصاديا وهي المعول عليها في المجتمعات.

التوصيات:

بعد ظهور الاستنتاجات وما الة اليه الدراسة لذا يجب ان توضع حلول مناسبة لتحجيم دور هذه الظاهرة والحد من تفاقمها ومن هذه الحلول:

1- ضرورة الاهتمام بالجانب الامني اذ ان تحقيق الاستقرار الامني والسياسي للمنطقة يعد العامل والمتغير الرئيس في تفاقم ظاهرتي التهجير والنزوح، فضلا عن اظهار الدور الجيوستراتيجي للمنطقة المدروسة واعطائه اهمية سياسية كونه يتمتع بوزن جيوبولتيكي مهم على مستوى البلد.

2- عقد معاهدات واتفاقيات امنية مع دول المنطقة ودول الجوار لان الوضع الامني والسياسي للمنطقة ينعكس على الاستقرار الامني للبلد بشكل مباشر او غير مباشر.

3- العمل بمبدأ التعايش السلمي وبث روح المواطنة في المجتمع المدني والسياسي والتعددية الحزبية بما يضمن مشاركة جميع اطياف الشعب للحيلولة دون شعور الاقليات بالمظلومية.

4- تفعيل دور وزارة الهجرة والمهجرين وبعض منظمات حقوق الانسان لأنها تلعب دوراً فعالاً في توفير الكثير من المتطلبات للنازحين والمهجرين والاستفادة من الخبرات المحلية والدولية في معالجة هذه القضايا.

5- العمل على تأهيل المناطق التي تعرضت للخراب واعادة سكان تلك المناطق.

6- العمل على انهاء الصراعات والخلافات الطائفية فهي بدورها تقود الى عدم الاستقرار الامني وبالتالي الى اعادة ظهور هذه الظاهرة وتفشيها.

7- الاهتمام بالجانب المادي وتعويض المهجرين الذين تعرضت مساكنهم للدمار كذلك الاهتمام بالجانب المعنوي والنفسي لهم.

8- عدم اهمال القرارات التربوية التي من شأنها النظر بخصوص الطلاب الذين لم يستطيعوا الالتحاق بمدارسهم في حقبة النزوح والتهجير.

المصادر والمراجع:

1- بيار جورج، جغرافية السكان ،ترجمة سموحي فوق العاده، منشورات عويدات ،بيروت-باريس ،الطبعة الثالثة، 1985. ص56.

2- عبدالمنعم عبدالوهاب، جغرافيا العلاقات السياسية والدولية، دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبولتيكس والجغرافيا السياسية، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الكويت، 1977،ص61.

3- لهيب هيغل ،ازمة النزوح في العراق (الامن والحماية)، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الاقليات،2016.ص103.

) ،مصفوفة النزوح ،الجولة 54، ايلول،2016 بغداد،ص4IOM.6- الامم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة-العراق(

5- عباس فاضل السعدي ، دراسات في جغرافية السكان، الاسكندرية ،منشاة المعارف، 1980ص187.

6-الشامي صلاح الدين، دراسات في الجغرافيا السياسية، منشأة المعارف ،الطبعة الثانية ،الاسكندرية،1999.ص79.

7-عبدالمنعم عبدالوهاب، مصدر سابق، ص69.

8- هيئة الامم المتحدة، المفوضية العليا لحقوق الانسان، مكتب حقوق الانسان لدى الامم المتحدة في العراق، تقرير حول حماية المدنيين في النزاعات المسلحة،2014،ص15.

9-فتحي محمد ابوعيانه، جغرافية السكان اسس وتطبيقات ،كلية الاداب جامعة الاسكندرية، الطبعة الرابعة ،1993. ص127.

10- رنا عبدالحسن جاسم الكتبي، مصدر سابق.ص39.

11-محمد حسين صادق حسن ، الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطبقي ، دراسة ميدانية على قريتي خزام و العيايشا بمحافظة قنا ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب جامعة جنوب الوادي ، العام1998.ص37.

12- جمهورية العراق ،وزارة الهجرة والمهجرين ، تقرير عن الاوضاع الانسانية في العراق، بغداد، 2010، ص،8.

13- حسن كريم حمد الساعدي ، مصدر سابق،ص67.

14-الفين وهايدي تولفر، ترجمة وتقديم المشير محمد عبدالحليم ابوغزالة، الحرب وضد الحرب، دار المعارف ،الطبعة 1، القاهرة، 2000، ص77.

15- هاشم كاظم نعمة، هجرة الكفاءات العلمية العراقية ،نظرة تحليلية ،مجلة الثقافة الجديدة، العدد238، 2008.ص213.

16- عمر اسماعيل حسين، مصدر سابق، ص59.

17- عمر اسماعيل حسين، مصدر سابق. ص61.

18-فوزية خدا كرم عزيز، اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الاستاذ، العدد207،المجلد الثاني كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد،2013.ص 171.

19- محمد رياض، الاصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، دراسة تطبيقية على الشرق الاوسط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة،2012،ص 57.

20- انطوني كوردسمان ،ايما ديفز، العنف الطائفي والعرقي في العراق والتمرد المنبعث منه ،مركز الدراسات الاستراتيجية) تقرير بشأن حماية المدنيين في النزاع UNAMIالامم المتحدة، مكتب حقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق(المسلح في العراق، بغداد 2015.ص17.

21- هيئة الامم المتحدة ، قسم حقوق الانسان ،مشكلات النازحين في العراق، مركز بلادي للدراسات الاستراتيجية، وحدة شؤون الاقليات ،بغداد ،2014.ص 37.راتيجية والدولية، بغداد ، 2007.ص 91.

22- محمد ازهر سعيد السماك، العراق 1921-2025، خارطة طريق لميلاد عراق جديد، رؤية تحليلية علمية ستراتيجية وجيوسياسية معاصرة في اطار الفكر الوطني المستقل، مصدر سابق، ص36

23- واحدة حمة ويس نصرالله ،الهجرة الخارجية وأثرها في بناء الاسرة ووظائفها (دراسة ميدانية في مدينة السليمانية)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاداب جامعة بغداد، قسم الاجتماع، 2005، ص6 .

24- جبارعبد جبيل، قيس مجيد علوش، مصدر سابق،ص397.

25- احمد عبد السميع، مبادئ الاحصاء، دار البداية للطبع والنشر ،عمان ،2008،ص 75،

26-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية العليا للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق ، حزيران ،2012،ص172.

27-جمهورية العراق،وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، مديرية الهجرة في صلاح الدين، بيانات العائدين الى المحافظة من الخارج ،ص11.

28-جبارعبد جبيل، قيس مجيد علوش ،مصدر سابق، ص423.

29- هيئة الامم المتحدة، الهجرة والنزوح في منطقة عربية متغيرة، تقرير الهجرة الدولية لعام2015،الامم المتحدة(ESCEA.53 ص) ،

30-هيئة الامم المتحدة، تقرير الهجرة الدولية لعام2015، مصدر سابق ،ص69.

31- هيئة الامم المتحدة، المفوضية العليا لحقوق الانسان ،التقرير الثالث لخلية الازمة عن الاوضاع الانسانية التي شهدها العراق خلال الحقبة2014، ،2015،ص33.

32-هيئة الامم المتحدة، المفوضية العليا لحقوق الانسان، النازحون والمهجرون داخليا، ، العراق، بغداد،2015،ص28.

33- هيئة الامم المتحدة، مكتب حقوق الانسان التابع لبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق(UNAMI)، تقرير اوضاع حقوق الانسان في العراق،بغداد،2014،ص69.